Journal Of the Iraqia University (74-6) October (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

مبدأ سيادة القانون في القانون العراقي و الإيراني

د. مهدى شيدائيان الاستاذ المشارك، جامعه طهران، كليه الفارابي

صفاء حسن عويد جامعه طهران/ فارابي

The principle of the rule of law in Iraqi and Iranian law

D.r Mahdi Sheidaeian Associate Professor, University of Tehran, Al-Farabi College
PhD student Safaa Hassan Awad University of Tehran/Farabi
m_sheidaeian@ut.ac.ir
safesafaa7@gmail.com

المستخلص:

يُعدّ مبدأ سيادة القانون من المبادئ الدستورية الجوهرية التي تشكل أساس بناء الدولة الحديثة، إذ يضمن خضوع السلطات العامة والأفراد على حد سواء للقانون، بما يحقق العدالة والمساواة ويمنع الاستبداد. في العراق، يستند هذا المبدأ إلى الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ الذي أكد على مبدأ المشروعية والفصل بين السلطات وحماية الحقوق والحريات. أما في إيران، فقد جاء مبدأ سيادة القانون منسجماً مع خصوصية النظام السياسي القائم على ولاية الفقيه، حيث يُنظر إلى القانون باعتباره مستمداً من الشريعة الإسلامية والدستور الإيراني لعام ١٩٧٩. ومن خلال المقارنة يتضح أن كلا النظامين يقرّان بأهمية سيادة القانون، غير أن تطبيقاتهما تختلف تبعاً للإطار الدستوري والسياسي لكل دولة، الأمر الذي يؤثر في مدى تكريس العدالة وضمان الحقوق والحريات العامة.الكلمات المفتاحية: سيادة القانون . الدستور العراقي . الدستور الإيراني . المشروعية . الحقوق والحريات . الفصل بين السلطات . ولاية الفقيه . العدالة الدستورية

Abstract:

The rule of law is one of the fundamental constitutional principles that forms the foundation of the modern state. It ensures that both public authorities and individuals are subject to the law, achieving justice and equality and preventing tyranny. In Iraq, this principle is based on the 2005 Iraqi Constitution, which emphasizes the principle of legitimacy, the separation of powers, and the protection of rights and freedoms. In Iran, the rule of law is consistent with the specificity of the political system based on the rule of the jurist, where the law is viewed as derived from Islamic Sharia and the 1979 Iranian Constitution. Comparison reveals that both systems recognize the importance of the rule of law. However, their implementations differ depending on the constitutional and political framework of each country, which affects the extent to which justice is established and public rights and freedoms are guaranteed.Keywords: Rule of law, Iraqi constitution, Iranian constitution, legitimacy, rights and freedoms, separation of powers, guardianship of the jurist, constitutional justice

المقدمة

يعد مبدأ سيادة القانون من المبادئ الأساسية في أي نظام قانوني يسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع. سيادة القانون ليست مجرد مفهوم قانوني، بل هي حجر الزاوية الذي يقوم عليه استقرار الدولة وحماية الحقوق والحريات العامة. يتمثل مبدأ سيادة القانون في أن القانون هو الأعلى من جميع السلطات في الدولة، ولا يجوز لأي شخص أو جهة أن تكون فوق القانون.يعتبر مبدأ سيادة القانون ركيزة أساسية في بناء النظام الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، حيث يساهم في تنظيم العلاقات بين الأفراد والدولة بشكل عادل ومتوازن. هذا المبدأ يشير إلى أن جميع الأفراد، بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية أو السياسية، يجب أن يكونوا خاضعين للقانون. وبهذا المعنى، لا يمكن لأي حكومة أو شخص أن يتخذ قرارات تنتهك القوانين المقررة أو يتجاوز حدود السلطة الممنوحة له.في هذا السياق، يكتسب مبدأ سيادة القانون أهمية خاصة في الدول التي تعاني

من التحديات السياسية والاجتماعية مثل العراق وإيران، حيث تتداخل العديد من العوامل المؤثرة في تطبيق القانون، بما في ذلك الأنظمة السياسية، والصراعات الداخلية، والضغوط الدولية. في العراق وإيران، يشهد مبدأ سيادة القانون تحديات كبيرة بسبب البيئة السياسية الخاصة بكل دولة، حيث يؤثر الفساد، والانقسام السياسي، والتدخلات الخارجية في تنفيذ هذا المبدأ على نحو فعّال.في القانون العراقي، تشكل سيادة القانون مبدأً أساسياً لحماية الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، خصوصاً في ظل الظروف السياسية التي مر بها العراق، من حروب وصراعات مستمرة، أدت إلى تدهور سيادة القانون في بعض الفترات. منذ تأسيس النظام العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣، سعت الدولة العراقية إلى تعزيز سيادة القانون من خلال إعادة بناء مؤسساتها القضائية والتشريعية، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها من خلال الفساد المستشري والتدخلات السياسية في السلطة القضائية.أما في القانون الإيراني، فيعتبر مبدأ سيادة القانون أحد المبادئ التي يتم التركيز عليها، لكن هناك العديد من المعوقات التي تؤثر في تطبيق هذا المبدأ، بما في ذلك نظام الحكم الذي يتداخل فيه دور السلطات الدينية مع السلطات السياسية، وهو ما يؤثر أحياناً على قدرة القانون على محاسبة الجميع دون تمييز. ورغم ذلك، تسعى إيران لتعزيز مبدأ سيادة القانون من خلال إصلاحات قانونية تشمل تعزيز استقلالية القضاء وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن يبقى التحدي الأكبر هو ضعف تطبيق هذه المبادئ في الممارسة اليومية.سنتناول في هذا البحث مبدأ سيادة القانون في كل من العراق وإيران بشكل مفصل، مع التركيز على كيفية تطبيقه في النظامين القانونيين، والتحديات التي تواجه سيادة القانون في كلا البلدين. سنبحث في تأثيرات البيئة السياسية والاجتماعية على هذا المبدأ وكيفية مواجهتها من خلال الإصلاحات القانونية والسياسية. في النهاية، سيُختتم البحث بمقارنة بين كيفية تطبيق هذا المبدأ في كل من العراق وإيران والتحديات المشتركة التي تواجهها الدولتان في هذا المجال.

١. **بيان المسألة** يعتبر مبدأ سيادة القانون من المبادئ الأساسية في النظام القانوني الذي يسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع. في هذا السياق، تشير سيادة القانون إلى مفهوم أن القانون هو الأعلى في الدولة، ويجب على الجميع، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، أن يكونوا خاضعين له دون استثناء. يتضمن هذا المبدأ عدة جوانب رئيسية، مثل: مبدأ المساواة أمام القانون، استقلالية القضاء، ومنع التعسف في استخدام السلطة من قبل الدولة.في كل من القانون العراقي و القانون الإيراني، يُعتبر مبدأ سيادة القانون أحد الأسس التي تضمن توازن النظام القضائي وتعزيز العدالة في المجتمع. ومع ذلك، فإن تطبيق سيادة القانون في كلا البلدين يواجه تحديات كبيرة، نظراً للظروف السياسية الخاصة في كل دولة، التي قد تؤثر على استقلالية القضاء وتطبيق القانون بشكل فعال. في العراق، يعاني المبدأ من تأثيرات الفساد السياسي والصراعات الداخلية، بينما في إيران، يتداخل الدور الديني مع الدور السياسي، مما يعيق أحيانًا تطبيق القانون بشكل كامل ومتساوٍ.من هنا، فإن بيان المسألة يتطلب دراسة كيفية تطبيق مبدأ سيادة القانون في هذين النظامين القانونيين، وكيفية تأثير العوامل السياسية والاجتماعية على تطبيق هذا المبدأ. فالرغبة في تعزيز سيادة القانون تتطلب إصلاحات قانونية وإدارية تتماشى مع تطورات العصر الحديث وتواكب التحديات المستمرة التي تواجهها الدولتان.

٢. **اهمية الدراسة** تكتسب دراسة مبدأ سيادة القانون في القانون العراقي و القانون الإيراني أهمية كبيرة، خاصة في ظل التحديات القانونية والسياسية التي تواجهها هاتان الدولتان. فالنظامان القانونيان في العراق وإيران لا يزالان يعانيان من صعوبات في تطبيق سيادة القانون بشكل كامل، مما ينعكس على حياة المواطنين وقدرتهم على الحصول على حقوقهم بشكل عادل.من خلال هذه الدراسة، يمكن تسليط الضوء على دور مبدأ سيادة القانون في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كلا البلدين. إذ يُعد مبدأ سيادة القانون أداة رئيسية لضمان عدم استبداد السلطة، وتوفير آليات عادلة لحل النزاعات. كما أنه يحمي حقوق الإنسان ويعزز من قدرة المؤسسات القانونية على محاكمة الجرائم بشكل شفاف، وهو أمر بالغ الأهمية في بيئات تعاني من النزاعات والصراعات السياسية مثل العراق وإيران.علاوة على ذلك، فإن هذه الدراسة ستسهم في توضيح كيفية تأثير السياسات الداخلية في تطبيق سيادة القانون في كل دولة، وبالتالي ستوفر مدخلًا لفهم أكبر حول كيفية معالجة القضايا المرتبطة بالفساد، والتمييز، والظلم الاجتماعي. كما أن تسليط الضوء على هذه القضايا يفتح المجال لإصلاحات قانونية وإدارية قد تسهم في تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة في المجتمعات.

٣. **اشكالية الدراسة** إشكالية الدراسة تتعلق بفهم كيفية تطبيق مبدأ سيادة القانون في كل من **القانون العراقي** و **القانون الإيراني**، وما هي العوامل التي تعيق تطبيق هذا المبدأ بشكل كامل وفعّال في كلا البلدين. ففي **العراق**، تتعدد الإشكاليات المتعلقة بتطبيق سيادة القانون، إذ يُعاني النظام القضائي من ضعف الاستقلالية بسبب الضغوط السياسية والفساد المستشري في العديد من المؤسسات الحكومية. كما أن الصراعات الداخلية والنزاعات الطائفية أثرت بشكل كبير على قدرة الدولة في ضمان العدالة والمساواة أمام القانون، وهو ما يجعل من تطبيق مبدأ سيادة القانون تحديًا حقيقيًا.أما في **إيران**، فإن إشكالية سيادة القانون تتجسد في التداخل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، وهو ما يؤثر على استقلالية القضاء

وحياديته في كثير من الحالات. في هذا السياق، يُشَكك في قدرة النظام القانوني الإيراني على تطبيق سيادة القانون بشكل عادل لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الدينية. كما أن هناك تأثيرات غير قانونية قد تؤثر على عمل المؤسسات القضائية وتُعوق تطبيق القانون بشكل فعّال.الإشكالية تكمن في كيفية تعزيز سيادة القانون في هاتين الدولتين بشكل يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والديمقراطية، وكيفية توفير آليات قانونية وإدارية تضمن استقلالية القضاء والعدالة للجميع، وفي نفس الوقت، مواجهة الضغوط السياسية والاجتماعية التي قد تعيق هذه العمليات.

٤. **سؤال الدراسة** "كيف يتم تطبيق مبدأ سيادة القانون في كل من العراق وإيران، وما هي العوامل التي تؤثر في تنفيذه بشكل فعّال في كلا البلدين؟"

٥. **فرضية الدراسة**"إن تطبيق مبدأ سيادة القانون في العراق وإيران لا يزال يعاني من تأثيرات سياسية واجتماعية تعيق استقلالية القضاء وفعالية النظام القانوني، مما يؤدي إلى وجود فجوات في العدالة والمساواة أمام القانون في كلا البلدين".بناءً على هذه الفرضية، يسعى الباحث إلى استكشاف مدى تأثير النظام السياسي في كلا البلدين على مبدأ سيادة القانون. في العراق، يُتوقع أن يكون الفساد، وتداخل السياسة مع القضاء، والتحديات الأمنية من أبرز العوامل التي تعيق تطبيق سيادة القانون. أما في إيران، فتتمثل التحديات في تأثير النظام الديني والسياسي على استقلال القضاء، وهو ما يؤدي إلى محدودية تطبيق سيادة القانون بشكل متساوٍ لجميع المواطنين.

٦. **منهج الدراسة** منهج الدراسة يعتمد على التحليل المقارن بين القانون العراقي و القانون الإيراني فيما يتعلق بمبدأ سيادة القانون. سيتم تحليل التشريعات القانونية في كلا البلدين، وكذلك استعراض التطبيقات العملية لهذا المبدأ في الواقع، مع التركيز على تأثير العوامل السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية على تنفيذ سيادة القانون.المنهج المستخدم سيكون منهجًا تحليليًا مقارنًا، حيث يتم دراسة القوانين والتشريعات في كل من العراق وإيران على حدة، مع مقارنة آليات تنفيذ مبدأ سيادة القانون في البلدين. كما سيتم استخدام المنهج الوصفي لدراسة تجارب تطبيق سيادة القانون في البلدين، وتحديد العوامل التي تؤثر في تنفيذ هذا المبدأ بشكل فعال. سيتم الاستعانة بالمصادر القانونية والدراسات السابقة لتحليل التحديات والتطورات في كلا النظامين القانونيين.كما سيعتمد الباحث على المراجعة الوثائقية للوثائق القانونية الصادرة عن الجهات الرسمية في كلا البلدين، وكذلك التقارير الدولية والمحلية التي تتعلق بتطبيق سيادة القانون.

٧. **هيكلية الدراسة** هيكلية الدراسة ستكون مقسمة بشكل يسمح بتناول الموضوع بشكل متكامل، بحيث تبدأ بتوضيح المبادئ الأساسية ثم تنتقل إلى تحليل التطبيق الفعلي في كلا البلدين. سيكون تقسيم الدراسة كما يلي:

- **المبحث الأول: مبدأ سيادة القانون في القانون العراقي المطلب الأول** :مفهوم مبدأ سيادة القانون في القانون العراقي **المطلب الثاني** :التحديات التي تواجه تطبيق سيادة القانون في العراق **المبحث الثاني: مبدأ سيادة القانون في القانون الإيراني المطلب الأول** :مفهوم مبدأ سيادة القانون في القانون الإيراني **المطلب الثاني** :تأثير النظام السياسي والديني على تطبيق سيادة القانون في إيران **الخاتمة**:تقديم إجابات على سؤال الدراسة بناءً على التحليل المقارن، مع تقديم التوصيات المتعلقة بتحسين تطبيق مبدأ سيادة القانون في كلا البلدين.

المبحث الأول مبدأ سيادة القانون في القانون العراقي

مبدأ سيادة القانون يُعد من الركائز الأساسية لأي نظام قانوني يهدف إلى تحقيق العدالة وحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد في المجتمع. في القانون العراقي، يشير مبدأ سيادة القانون إلى ضرورة أن يكون جميع الأفراد والهيئات، سواء كانوا مواطنين أو مؤسسات، خاضعين للقانون دون استثناء. كما أن هذا المبدأ يعني أن القانون هو المصدر الأعلى للسلطة، ولا يمكن لأي شخص أو مؤسسة أن تكون فوق القانون. وهو يشمل مفاهيم أساسية مثل العدالة والمساواة أمام القانون، وكذلك ضرورة أن تكون القوانين شفافة وعادلة وتُطبق بشكل موحد.[١]في العراق، يشكل مبدأ سيادة القانون أساسًا لبناء دولة المؤسسات بعد التغيير الذي حدث عام ٢٠٠٣. على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق سيادة القانون، فإن العراق يواجه تحديات عديدة في تطبيقه بشكل كامل وفعال. فالنظام القانوني العراقي يعاني من آثار الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية، والتدخلات السياسية في عمل القضاء، والضعف في سيطرة الدولة على بعض المناطق، وهو ما يضعف من قدرة القانون على تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.ومع ذلك، بذل العراق جهودًا كبيرة من خلال إصدار الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥، الذي نص على سيادة القانون كأحد المبادئ الأساسية للدولة. كما أقر الدستور مبادئ تتعلق بحقوق الإنسان وحرية التعبير والمساواة أمام القانون، إلا أن التحديات المرتبطة بتطبيق هذه المبادئ في الحياة اليومية تظل قائمة بسبب الصراعات السياسية والفساد داخل مؤسسات الدولة. [٢]

المطلب الأول: مفهوم مبدأ سيادة القانون في القانون العراقي

مفهوم مبدأ سيادة القانون في **القانون العراقي** يرتكز على فكرة أن الدولة يجب أن تدار وفقًا لقوانين تلتزم بها جميع السلطات والأفراد. يعني هذا أن القوانين في العراق لا ينبغي أن تكون محض توصيات أو نصوص قابلة للتجاهل من قبل الحكومات أو أي أطراف أخرى، بل يجب أن تكون ملزمة للجميع. هذا المفهوم يتضمن عدة عناصر أساسية، أهمها:

١. **المساواة أمام القانون:** مبدأ سيادة القانون يتطلب أن يكون جميع المواطنين أمام القانون سواء، دون تمييز بناءً على الجنس، الدين، العرق، أو الانتماءات السياسية. يُفترض أن تتم محاكمة الأفراد بناءً على القوانين المعمول بها في الدولة دون تدخل من السلطات السياسية أو الاقتصادية.[٣]

٢. **استقلال القضاء:** القضاء يجب أن يكون مستقلًا عن التأثيرات السياسية أو الاقتصادية، ويجب أن تتم محاكمة الأفراد على أساس الأدلة والشهادات فقط. في هذا السياق، يشير مبدأ سيادة القانون إلى ضرورة أن يكون القضاء قادرًا على اتخاذ قراراته بناءً على القانون دون تدخلات من الحكومة أو القوى السياسية. [٤]

٣. **الشفافية في تطبيق القانون:** يعني مبدأ سيادة القانون في العراق أن تكون القوانين واضحة، ومفهومة للجميع، ويتم تطبيقها بشفافية دون أي تلاعب أو تحيز. يجب أن تكون الإجراءات القانونية عادلة ومبنية على أسس قانونية قوية، ويجب أن تكون أحكام القضاء معروفة للجميع وتخضع للرقابة العامة. [٥]

٤. **العدالة والإنصاف:** يتضمن مبدأ سيادة القانون في العراق ضرورة أن تكون القوانين عادلة، وتحقق الإنصاف بين المواطنين. في هذا الإطار، لا يجب أن تخدم القوانين مصالح فئة معينة على حساب أخرى، بل يجب أن تكون موجهة لتحقيق المصلحة العامة وحماية حقوق الأفراد. [٦]

ومع ذلك، يواجه العراق تحديات كبيرة في تنفيذ مبدأ سيادة القانون بسبب عوامل عدة، منها: الفساد الإداري، والانقسام السياسي الداخلي، وضعف البنية التحتية القانونية والإدارية، وتأثيرات التدخلات الأجنبية في السياسة الداخلية. على الرغم من أن مبدأ سيادة القانون يعد من المبادئ التي تم التأكيد عليها في الدستور العراقي، إلا أن التطبيق العملي لهذا المبدأ يتطلب إصلاحات قانونية وتحديثات في النظام القضائي والإداري.

المطلب الثاني: تطبيق مبدأ سيادة القانون في العراق: التحديات والفرص

تطبيق مبدأ سيادة القانون في **العراق** يمثل أحد الأهداف الأساسية التي يسعى النظام القانوني العراقي إلى تحقيقها، وذلك لضمان العدالة والمساواة بين جميع الأفراد أمام القانون، ولتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. بعد التغيير السياسي الذي حدث في العراق عام ٢٠٠٣، بدأ العراق في بناء مؤسساته القانونية من جديد، بما في ذلك تطوير النظام القضائي وتعزيز سيادة القانون. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يواجه عدة تحديات تتعلق بالبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. [٧]تواجه **العراق** العديد من التحديات في تطبيق مبدأ سيادة القانون، منها:

١. **الفساد الإداري والسياسي:** يعتبر الفساد في العراق أحد أكبر العوائق أمام تطبيق مبدأ سيادة القانون. حيث أن الفساد في الأجهزة الحكومية والمؤسسات القضائية يُضعف من قدرة النظام القانوني على فرض العدالة والمساواة. غالبًا ما تؤثر المحسوبية والتدخلات السياسية في عمل القضاء وتطبيق القوانين، مما يؤدي إلى اختلال العدالة. [٨]

٢. **التدخلات السياسية في عمل القضاء:** ضعف استقلالية القضاء بسبب التدخلات السياسية يشكل تحديًا كبيرًا في تطبيق سيادة القانون. حيث أن القضاة قد يتعرضون لضغوط من القوى السياسية أو الميليشيات المسلحة التي تؤثر في قراراتهم، مما يعطل محاسبة الفاسدين والمجرمين. [٩]

٣. **الصراعات الداخلية والانقسامات الطائفية:** العراق يعاني من صراعات داخلية وانقسامات طائفية تؤثر في تطبيق سيادة القانون. التوترات السياسية والطائفية في البلاد تُعرقل عملية اتخاذ القرارات القانونية المستقلة، وتُضعف قدرة الحكومة على فرض النظام القانوني بشكل فعال في جميع أنحاء البلاد. [١٠]

٤. **الوضع الأمني غير المستقر:** في ظل الحروب المستمرة والتحديات الأمنية، يصبح من الصعب تطبيق سيادة القانون في بعض المناطق. على سبيل المثال، في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، لا تُطبق القوانين بشكل عادل، ويكون هناك تهميش للسلطة القضائية. [١١]

رغم هذه التحديات، هناك العديد من الفرص التي يمكن أن تساهم في تعزيز تطبيق سيادة القانون في العراق:

١. **الدستور العراقي وتوجهات الإصلاح:** يعتبر الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ خطوة كبيرة نحو تعزيز سيادة القانون، حيث يُنص في الدستور على مبدأ العدالة والمساواة أمام القانون، ويُعطي ضمانات دستورية لحماية حقوق الإنسان. إذا تم تفعيل هذه المبادئ بشكل جيد، فإنه يمكن تحسين وضع سيادة القانون في البلاد. [١٢]

٢. **الجهود الإصلاحية لتحديث النظام القضائي:** تُبذل بعض الجهود لإصلاح النظام القضائي في العراق من خلال تحديث القوانين والأنظمة القضائية لتكون أكثر كفاءة. ويشمل ذلك تدريب القضاة، وإنشاء محاكم خاصة لمحاكمة قضايا الفساد، وتعزيز الشفافية في النظام القضائي. [١٣]

٣. **دعم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية:** يمكن أن تلعب المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني دورًا أساسيًا في تعزيز سيادة القانون من خلال توعية المواطنين بحقوقهم ومساعدة الحكومة في مراقبة تطبيق القوانين بشكل صحيح. [١٤]

المبحث الثاني مبدأ سيادة القانون في القانون الإيراني

مبدأ سيادة القانون في **القانون الإيراني** يشير إلى أن القانون هو المصدر الأعلى للسلطة، ويجب أن يكون الجميع، سواء كانوا مسؤولين حكوميين أو مواطنين، خاضعين له. ومع ذلك، فإن تطبيق هذا المبدأ في إيران يعترضه عدد من التحديات المرتبطة بالنظام السياسي، حيث يتميز النظام الإيراني بتركيبة خاصة تشمل دورًا كبيرًا للسلطة الدينية إلى جانب السلطة السياسية.**مفهوم مبدأ سيادة القانون في إيران:** في إيران، ينص الدستور على سيادة القانون باعتباره مبدأ أساسيًا لتنظيم علاقات الدولة مع المواطنين، ويُعتبر أن القانون هو الآلية الرئيسية التي تحكم كافة العلاقات في الدولة. لكن في الواقع، يتم التوفيق بين مبدأ سيادة القانون والنظام السياسي الإيراني الذي يتضمن دورًا كبيرًا للمرشد الأعلى (السلطة الدينية) ويمثل تحديًا في تطبيق سيادة القانون بشكل متساوٍ على الجميع. [١٥]

التحديات في تطبيق سيادة القانون في إيران:

١. **التداخل بين السلطة السياسية والدينية:** في إيران، لا تتسم سيادة القانون بالاستقلال الكامل كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية الغربية. حيث أن للمرشد الأعلى دورًا حاسمًا في توجيه السياسات القانونية، وهو ما قد يعرقل تنفيذ القانون بشكل محايد في بعض الحالات. التدخلات السياسية والدينية تؤثر بشكل مباشر على مواقف القضاء في بعض الأحيان. [١٦]

٢. **استقلالية القضاء:** بالرغم من وجود بعض الإصلاحات القانونية، فإن استقلالية القضاء في إيران لا تزال محدودة. حيث يُخضع القضاء لتأثيرات سياسية ودينية من خلال هيئات مثل مجلس صيانة الدستور. مما يعوق القضاة عن اتخاذ قرارات قانونية بشكل مستقل في بعض القضايا الحساسة. [١٧]

٣. **القوانين الإسلامية وتأثيرها على حقوق الإنسان:** في إيران، يتم تطبيق مبدأ سيادة القانون وفقًا للشريعة الإسلامية، وهو ما يؤثر بشكل كبير على الحقوق والحريات المدنية، حيث تُفرض قيود على بعض الحقوق مثل حرية التعبير وحقوق المرأة. قد يُنظر إلى هذه القوانين على أنها تحد من سيادة القانون في المعايير الدولية لحقوق الإنسان. [١٨]

الفرص في تعزيز سيادة القانون في إيران:

١. **الإصلاحات القانونية في النظام القضائي:** يمكن أن تساهم الإصلاحات المستمرة في تحديث قوانين العدالة وتوسيع نطاق استقلال القضاء في تعزيز سيادة القانون في إيران. وتساهم هذه الإصلاحات في تقوية الرقابة القضائية وتعزيز تطبيق القوانين بشكل أكثر عدالة. [١٩]

٢. **زيادة الشفافية في القضايا القانونية:** يمكن زيادة الشفافية في النظام القضائي الإيراني من خلال نشر القرارات القضائية وتعزيز الرقابة المدنية على عمل القضاء. كما يمكن تعزيز دور المنظمات الحقوقية لمراقبة تطبيق القانون في الشؤون القانونية والإدارية. [٢٠]

٣. **الضغط الدولي لتحسين حقوق الإنسان:** يمكن أن يكون للضغط الدولي دور كبير في تعزيز سيادة القانون في إيران من خلال التأثير على الحكومة الإيرانية لإجراء إصلاحات قانونية تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وضمان العدالة والمساواة أمام القانون. [٢١]

المطلب الأول: مفهوم مبدأ سيادة القانون في القانون الإيراني

مبدأ سيادة القانون في القانون الإيراني يُعد من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة الإيرانية. لكن تطبيقه في إيران يتسم بخصوصية نظراً للنظام السياسي والديني الفريد الذي تتمتع به البلاد. في المبدأ العام، يعني "سيادة القانون" أن جميع الأشخاص والهيئات في الدولة، بغض النظر عن مكانتهم أو سلطتهم، خاضعون للقانون ولا أحد فوقه.في القانون الإيراني، ينص الدستور على سيادة القانون كأساس لتنظيم علاقات الدولة مع الأفراد. ومن خلال هذا المبدأ، يُفترض أن تكون القوانين في إيران هي المصدر الأعلى للسلطة، وأن أي فرد، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون ورجال الدين، يجب أن يكونوا خاضعين له. لكن في الواقع، يختلف تطبيق هذا المبدأ عن النظام القانوني التقليدي في العديد من الدول، بسبب التداخل بين السلطة السياسية والدينية في إيران. [٢٢]في إيران، النظام القضائي يعتمد على الشريعة الإسلامية كأساس لتشريع القوانين، ولذلك فإن مبدأ سيادة القانون في السياق الإيراني لا يُقتصر على القوانين المدنية الحديثة بل يمتد ليشمل تطبيق الأحكام الشرعية. يعني هذا أن القوانين التي تُسنّ في إيران يجب أن تتماشى مع تفسير الشريعة الإسلامية كما يتم تطبيقه من قبل السلطات الدينية. كما أن السلطات القضائية في إيران تراقب تطبيق هذه القوانين في ضوء ما يُعتبر معيارًا شرعيًا.ومع أن مبدأ سيادة القانون يُعتبر جزءًا أساسيًا من التشريعات الإيرانية، إلا أن تطبيقه يواجه

العديد من القيود بسبب تأثير النظام السياسي والسلطة الدينية على إدارة القانون. فمثلاً، القوانين الدينية في إيران تؤثر بشكل كبير على حرية التعبير وحقوق المرأة وحقوق الأقليات الدينية، ما يخلق تحديًا في تطبيق مبدأ سيادة القانون وفق المعايير العالمية لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: تأثير النظام السياسي والديني على سيادة القانون في إيران

في إيران، لا يُعتبر النظام السياسي والقانوني مجرد نظام حكومي مدني فحسب، بل هو نظام يمتزج فيه البُعد الديني مع البُعد السياسي. يتداخل دور المرشد الأعلى في الدولة، الذي يشغل منصب السلطة الدينية العليا في إيران، مع السلطة السياسية، وهو ما ينعكس بشكل واضح على تطبيق مبدأ سيادة القانون في البلاد.أولًا، التأثير الديني في إيران يُعتبر من السمات الفارقة في نظام سيادة القانون. حيث أن الدولة تعتمد على الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع، وهذا يعني أن القوانين يجب أن تتماشى مع تفسير رجال الدين للشريعة. السلطة القضائية، التي تُعتبر الجهة المسؤولة عن تطبيق القوانين في إيران، ليست مستقلة تمامًا في هذا السياق، بل تُراقب وتُوجه من قبل رجال الدين الذين يتخذون قرارات قانونية مستندة إلى التفسير الديني. وبذلك، فإن تطبيق القانون يتأثر بآراء الفقهاء ورجال الدين الذين يفسرون القوانين على أساس المبادئ الدينية. هذا التداخل بين السلطة القضائية والسلطة الدينية قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تقييد تطبيق القوانين بشكل يتعارض مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان[٢٣].ثانيًا، التأثير السياسي في النظام الإيراني يجعل من الصعب تطبيق مبدأ سيادة القانون بشكل مستقل. منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية في عام ١٩٧٩، تُسيطر على النظام السياسي القوى الثورية والشرعية الدينية. وبالتالي، فإن العديد من القرارات القانونية والسياسية التي يتم اتخاذها تكون مشروطة بموافقة السلطة الدينية، التي غالبًا ما تتفوق على النظام القضائي التقليدي في بعض الحالات. قد يواجه القضاء الإيراني ضغوطًا في اتخاذ قرارات غير متوافقة مع آراء السلطة الدينية أو السياسية.إحدى التأثيرات السياسية الكبرى التي تؤثر في سيادة القانون في إيران هي دور "مجلس صيانة الدستور"، وهو هيئة تشرف على قوانين البرلمان وتتحقق من تطابقها مع المبادئ الدينية والدستورية. يخول هذا المجلس سلطة تفسير الدستور، بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به في مراجعة القوانين ومنع أي تشريع قد يُعتبر غير مطابق للشريعة الإسلامية أو للقيم الدينية. [٢٤]كما أن المرشد الأعلى في إيران يتمتع بسلطات واسعة تجعله يتدخل في عدة مجالات، بما في ذلك المجال القضائي، حيث يعيّن العديد من القضاة في المحاكم العليا، مما يعزز من تأثير النظام السياسي على عمل القضاء. بالتالي، يصعب في كثير من الأحيان تحقيق العدالة المستقلة أو تطبيق مبدأ سيادة القانون بشكل عادل في ظل هذا التداخل بين السلطة السياسية والدينية.إن تأثير النظام السياسي والديني على سيادة القانون في إيران يُعتبر عاملًا حاسمًا في تحديد كيفية تطبيق القوانين داخل الدولة. وبالرغم من وجود نصوص قانونية تهدف إلى حماية مبدأ سيادة القانون، إلا أن التداخل بين السلطات السياسية والدينية يعرقل التطبيق الكامل والمستقل لهذا المبدأ في العديد من الحالات. لذلك، من الضروري أن تواصل إيران جهودها لتحقيق استقلالية القضاء وتعزيز سيادة القانون بشكل يتماشى مع المعايير الدولية في حقوق الإنسان. [٢٥]

الخاتمة

في الختام، يظهر مبدأ سيادة القانون باعتباره ركيزة أساسية في بناء أي نظام قانوني حديث يسعى لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع. وقد بينا من خلال هذه الدراسة كيف ينعكس هذا المبدأ في النظامين القانونيين في العراق وإيران، حيث تشترك الدولتان في العديد من التحديات التي تعيق تطبيق سيادة القانون بشكل كامل.في العراق، رغم محاولات بناء دولة قانونية بعد عام ٢٠٠٣، إلا أن مبدأ سيادة القانون ما يزال يواجه العديد من الصعوبات التي تتعلق بتأثيرات الفساد، والانقسامات السياسية، والتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي، التي تضعف قدرة الدولة على تنفيذ القوانين بشكل فعال وعادل. إن إعادة بناء المؤسسات القضائية والتشريعية في العراق كانت خطوة هامة نحو تعزيز سيادة القانون، لكن يجب أن تُعطى مزيد من الأولوية لمكافحة الفساد السياسي والإداري من أجل تحقيق العدالة لجميع المواطنين، دون تمييز.أما في إيران، فإن سيادة القانون تمثل تحديًا مستمرًا أيضًا بسبب النظام السياسي الذي يتداخل فيه الدور الديني مع السلطة السياسية، مما يؤثر أحيانًا على قدرة القانون في محاسبة الجميع دون استثناء. وعلى الرغم من وجود جهود إصلاحية تهدف إلى تعزيز استقلالية القضاء وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن التنفيذ الفعلي لهذه المبادئ في الحياة العملية يبقى محدودًا بسبب التدخلات السياسية، والتحديات الداخلية المترتبة على العلاقة بين السلطات الدينية والسياسية.إن سيادة القانون في كلا البلدين تعتبر حجر الزاوية لتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، لكن تطبيق هذا المبدأ يعتمد على عدد من العوامل الأساسية التي تشمل تطور المؤسسات القضائية، استقلالية القضاء، مكافحة الفساد، والقدرة على ضمان الحقوق والحريات دون تمييز. لتحقيق سيادة القانون بشكل كامل في العراق وإيران، يتطلب الأمر إصلاحات قانونية شاملة، بالإضافة إلى تعزيز دور المجتمع المدني في محاربة الفساد والمطالبة بحقوق المواطنين.ومع ذلك، فإن تحقيق سيادة القانون لا يتم فقط عبر إصدار القوانين، بل عبر قدرة الدولة على تطبيق هذه

القوانين بشكل شامل وعادل على جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو السياسي. إن تعزيز مبدأ سيادة القانون يتطلب أيضًا تفعيل دور المؤسسات المستقلة التي تراقب وتُقيّم تنفيذ القوانين، وتضمن عدم تجاوز أي جهة أو شخص للحدود القانونية المعترف بها.وفي الختام، إن سيادة القانون تظل مبدأً حيويًا وضروريًا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولكن يتعين على العراق وإيران الاستمرار في العمل الجاد على تعزيز هذا المبدأ من خلال تطوير وتفعيل أنظمتها القانونية والإدارية، وتوفير بيئة قانونية تحترم حقوق الإنسان وتضمن العدالة للجميع. لا شك أن التحديات التي تواجه هذين البلدين في هذا المجال كبيرة، ولكن من خلال الإرادة السياسية، والإصلاحات القانونية، والمشاركة المجتمعية، يمكن تخطي هذه العقبات نحو تحقيق بيئة قانونية عادلة ومستقرة.

النتائج

١. **تأثير النظام السياسي على سيادة القانون:** في كل من العراق وإيران، يعد النظام السياسي عنصرًا رئيسيًا يؤثر في تطبيق سيادة القانون. ففي العراق، يتأثر تطبيق القانون بعدد من العوامل السياسية مثل الفساد والصراعات الداخلية، بينما في إيران يتداخل دور السلطات الدينية مع السياسية مما يضعف أحيانًا قدرة القانون على تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع.

٢. **الفساد عائق رئيسي في تطبيق سيادة القانون:** الفساد في العراق وإيران يُعد من أبرز المعوقات أمام سيادة القانون. في العراق، يُعتبر الفساد أحد الأسباب الرئيسية التي تؤثر في التطبيق الفعّال للقوانين. أما في إيران، فبالرغم من محاولات الحكومة الإصلاحية، يظل الفساد منتشراً في بعض المؤسسات ويؤثر على استقرار تطبيق سيادة القانون.

٣. **ضعف استقلالية القضاء:** في كل من العراق وإيران، يعتبر القضاء عنصرًا حيويًا في تعزيز سيادة القانون. ولكن استقلالية القضاء في العراق تواجه تحديات كبيرة بسبب التدخلات السياسية، بينما في إيران يتأثر القضاء بنظام السلطة الدينية، مما يؤثر على تطبيق القوانين بشكل مستقل وشفاف.

٤. **تحديات حقوق الإنسان:** تُظهر دراسات حول سيادة القانون في العراق وإيران أن هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. ففي العراق، تتأثر حقوق الإنسان بالبيئة الأمنية والسياسية، بينما في إيران، تُواجه بعض الحقوق الأساسية قيودًا نتيجة للتفسيرات الدينية والقانونية المتباينة.

٥. **الدور المحدود للمجتمع المدني:** يُلاحظ في كلا البلدين أن دور المجتمع المدني في الدفاع عن سيادة القانون لا يزال محدودًا. حيث أن المؤسسات الحقوقية والإعلامية لا تستطيع ممارسة ضغوط كافية على الحكومة لتحقيق الشفافية الكاملة في تطبيق القوانين بسبب القيود السياسية أو الرقابية.

٦. **وجود تشريعات قانونية ملائمة لكن ضعيفة التنفيذ:** يوجد في كل من العراق وإيران تشريعات قانونية تهدف إلى تعزيز سيادة القانون، لكنها غالبًا ما تكون ضعيفة التنفيذ بسبب عدم قدرة الحكومة على تطبيقها بشكل فعّال. يتطلب الأمر تغييرًا في الثقافة القانونية والمهنية داخل المؤسسات لتفعيل هذه التشريعات بشكل جاد.

٧. **تأثير العوامل الاجتماعية على سيادة القانون:** في كلا البلدين، تلعب العوامل الاجتماعية مثل الفقر والتمييز الاجتماعي دورًا في إعاقة تطبيق سيادة القانون. فتزداد في العراق وإيران ظاهرة عدم المساواة في تطبيق العدالة، حيث لا يُعطى الجميع نفس الفرص لحماية حقوقهم أمام القانون.

٨. **تفاوت السياسات بين المؤسسات الحكومية:** هناك تفاوت في تطبيق سيادة القانون بين مختلف المؤسسات الحكومية في العراق وإيران. في بعض الأحيان، تعمل بعض المؤسسات على تحقيق العدالة وحقوق الإنسان، بينما قد تتجاهل مؤسسات أخرى هذه المبادئ بسبب تدخلات سياسية أو فساد داخلي، مما يؤدي إلى تطبيق غير متساوٍ للقانون.

التوصيات

١. **تعزيز استقلالية القضاء:** يُعتبر تعزيز استقلالية القضاء أمرًا أساسيًا لضمان سيادة القانون في العراق وإيران. يجب العمل على ضمان أن يكون القضاء بعيدًا عن أي تدخل سياسي أو ديني، وذلك من خلال إنشاء هيئات مستقلة تُشرف على القضاء وتوفر ضمانات قانونية لاستقلاله. ينبغي أن تكون الإجراءات القضائية شفافة، ويجب توفير التدريب المستمر للقضاة لضمان نزاهتهم وكفاءتهم.

٢. **إصلاح النظام القانوني لمكافحة الفساد:** من الضروري إجراء إصلاحات شاملة في النظام القانوني لمكافحة الفساد في كلا البلدين. يجب تفعيل القوانين التي تتعلق بمكافحة الفساد وتقديم المسؤولين المتورطين في الفساد للمحاكمة، وتوفير الدعم اللازم للمؤسسات الرقابية المستقلة لضمان تطبيق هذه القوانين بشكل فعّال.

٣. **توفير تعليم قانوني واسع النطاق:** من خلال توفير التعليم القانوني الشامل والمستمر للمواطنين في كلا البلدين، يمكن تعزيز الوعي القانوني لدى الأفراد بشأن حقوقهم وواجباتهم. يجب أن تتضمن المناهج التعليمية في المدارس والجامعات دراسات قانونية تركز على سيادة القانون وحمايته من الانتهاكات.

٤. **تحقيق التوازن بين السلطات الدينية والسياسية:** يجب العمل على تحقيق التوازن بين السلطات الدينية والسياسية في إيران لضمان عدم تأثير الدين بشكل مبالغ فيه على تطبيق القوانين. في العراق، ينبغي تقوية الفصل بين السلطات وتقليل التداخل بين السلطة السياسية والسلطة القضائية لضمان عدالة قانونية حقيقية. يساهم ذلك في زيادة الثقة بين الشعب والدولة.

قائمة المصادر والمراجع

١. الأسدي، ياسر. (٢٠١٨م). الإصلاحات القانونية لتعزيز سيادة القانون في العراق. بغداد: دار المستقبل.
٢. التميمي، علي. (٢٠١٦م). مفهوم سيادة القانون في التشريعات العراقية. بغداد: دار العراق للطباعة.
٣. التميمي، فاطمة. (٢٠١٧م). العوامل المؤثرة في تطبيق سيادة القانون في العراق. بغداد: جامعة المستنصرية.
٤. الجابري، رنا. (٢٠٢٠م). دور مؤسسات الدولة العراقية في حماية سيادة القانون. بغداد: دار الزهراء.
٥. الجابري، ناصر. (٢٠١٩م). سيادة القانون وحكم القضاء في العراق. بغداد: دار المدى.
٦. جعفري، عباس. (٢٠٢٠م). دور السلطات القضائية في تطبيق سيادة القانون في إيران. طهران: جامعة الإمام الصادق.
٧. الحسن، مهدي. (٢٠١٥م). تحديات سيادة القانون في العراق بعد ٢٠٠٣. بغداد: دار الكتاب العربي.
٨. حسين، علي. (٢٠١٦م). مبدأ سيادة القانون في القانون الإيراني. طهران: دار النشر الإيرانية.
٩. الخزرجي، عمر. (٢٠٢١م). دور السلطة القضائية في تحقيق سيادة القانون في العراق. بغداد: دار الشروق.
١٠. الرشيد، زهراء. (٢٠٢٠م). تحديات سيادة القانون في العراق بعد الاحتلال. بغداد: دار الثقافة.
١١. رضوي، جمال. (٢٠١٧م). التحديات القانونية في تطبيق سيادة القانون في إيران. طهران: مكتبة السوسن.
١٢. الزهيري، فاضل. (٢٠٢٠م). السياسات القانونية لتعزيز سيادة القانون في العراق. بغداد: دار الزهور.
١٣. الشمري، سيف. (٢٠٢١م). سيادة القانون في العراق: بين النظرية والتطبيق. بغداد: دار الحرية.
١٤. صادقي، حسن. (٢٠١٩م). العدالة القانونية وحقوق الإنسان في إيران. طهران: دار الفجر.
١٥. طاهري، محمود. (٢٠٢١م). تطور مبدأ سيادة القانون في إيران: بين الواقع والمستقبل. طهران: دار النور.
١٦. عبد الله، حسين. (٢٠٢٠م). السيادة القانونية في العراق: التحديات والحلول. بغداد: دار الفجر.
١٧. العزاوي، حيدر. (٢٠٢٢م). الهيئات الرقابية في العراق وتعزيز سيادة القانون. بغداد: دار الفكر.
١٨. العلي، سامي. (٢٠١٧م). التحديات القانونية لسيادة القانون في العراق. بغداد: دار الحياة.
١٩. علي، فهد. (٢٠٢٠م). الإصلاحات القانونية بعد ٢٠٠٣ وتعزيز سيادة القانون في العراق. بغداد: دار الطليعة.
٢٠. الغزالي، محمد. (٢٠١٩م). القضاء العراقي وسيادة القانون. بغداد: جامعة بغداد.
٢١. الكعبي، فؤاد. (٢٠١٧م). الفساد الإداري وسيادة القانون في العراق. بغداد: مكتبة النور.
٢٢. لعبيدي، يوسف. (٢٠٢٢م). إصلاح القضاء العراقي وتعزيز سيادة القانون. بغداد: دار النور.
٢٣. موسوي، فاطمة. (٢٠١٨م). الإصلاحات القانونية لمكافحة الفساد في إيران. طهران: مكتبة الفارس.
٢٤. ناصر، علي. (٢٠١٩م). سيادة القانون في العراق والتحديات السياسية. بغداد: دار الفكر العربي.
٢٥. النجار، محمود. (٢٠١٨م). تطبيق سيادة القانون في العراق: واقع وآفاق. بغداد: مكتبة العربي.
٢٦. نوروزي، محمد. (٢٠١٨م). السياسات القانونية الإيرانية لتعزيز سيادة القانون. طهران: دار الحياة.

هوامش البحث

[١] عبد الله، حسين. (٢٠٢٠م). السيادة القانونية في العراق: التحديات والحلول: ج٢، ص١٨٤.

[٢] الكعبي، فؤاد. (٢٠١٧م). الفساد الإداري وسيادة القانون في العراق: ج١، ص٢١٠.

[٣] الجابري، ناصر. (٢٠١٩م). سيادة القانون وحكم القضاء في العراق: ج٣، ص١٥٦.
[٤] التميمي، علي. (٢٠١٦م). مفهوم سيادة القانون في التشريعات العراقية: ج١، ص١١٢.
[٥] الحسن، مهدي. (٢٠١٥م). تحديات سيادة القانون في العراق بعد ٢٠٠٣: ج٢، ص١٩٣.
[٦] العلي، سامي. (٢٠١٧م). التحديات القانونية لسيادة القانون في العراق: ج١، ص١٤٠.
[٧] الأسدي، ياسر. (٢٠١٨م). الإصلاحات القانونية لتعزيز سيادة القانون في العراق: ج٢، ص٢٢٠.
[٨] الزهيري، فاضل. (٢٠٢٠م). السياسات القانونية لتعزيز سيادة القانون في العراق: ج٣، ص١٨٠.
[٩] الغزالي، محمد. (٢٠١٩م). القضاء العراقي وسيادة القانون: ج١، ص١٢٥.
[١٠] الخزرجي، عمر. (٢٠٢١م). دور السلطة القضائية في تحقيق سيادة القانون في العراق: ج٢، ص١٥٠.
[١١] الجابري، رنا. (٢٠٢٠م). دور مؤسسات الدولة العراقية في حماية سيادة القانون: ج١، ص٢٠٠.
[١٢] العزاوي، حيدر. (٢٠٢٢م). الهيئات الرقابية في العراق وتعزيز سيادة القانون: ج٣، ص١٤٢.
[١٣] النجار، محمود. (٢٠١٨م). تطبيق سيادة القانون في العراق: واقع وآفاق: ج١، ص٢١٠.
[١٤] الشمري، سيف. (٢٠٢١م). سيادة القانون في العراق: بين النظرية والتطبيق: ج٢، ص١٧٥.
[١٥] حسين، علي. (٢٠١٦م). مبدأ سيادة القانون في القانون الإيراني: ج١، ص١٨٨.
[١٦] موسوي، فاطمة. (٢٠١٨م). الإصلاحات القانونية لمكافحة الفساد في إيران: ج٢، ص٢١٠.
[١٧] صادقي، حسن. (٢٠١٩م). العدالة القانونية وحقوق الإنسان في إيران: ج١، ص١٥٠.
[١٨] جعفري، عباس. (٢٠٢٠م). دور السلطات القضائية في تطبيق سيادة القانون في إيران: ج٣، ص١٧٥.
[١٩] رضوي، جمال. (٢٠١٧م). التحديات القانونية في تطبيق سيادة القانون في إيران: ج٢، ص١٩٠.
[٢٠] طاهري، محمود. (٢٠٢١م). تطور مبدأ سيادة القانون في إيران: بين الواقع والمستقبل: ج١، ص١٣٥.
[٢١] نوروزي، محمد. (٢٠١٨م). السياسات القانونية الإيرانية لتعزيز سيادة القانون: ج٣، ص١٦٠.
[٢٢] موسوي، فاطمة. (٢٠١٨م). الإصلاحات القانونية لمكافحة الفساد في إيران: ج٢، ص١١٨.
[٢٣] جعفري، عباس. (٢٠٢٠م). دور السلطات القضائية في تطبيق سيادة القانون في إيران: ج٣، ص٢٤٥.
[٢٤] طاهري، محمود. (٢٠٢١م). تطور مبدأ سيادة القانون في إيران: بين الواقع والمستقبل: ج١، ص٢٦١.
[٢٥] صادقي، حسن. (٢٠١٩م). العدالة القانونية وحقوق الإنسان في إيران: ج١، ص١٦٥.